A/79/36

الأمم المتحدة

تقرير مفوض الأمم المتحدة السـامي لحقوق الإنسان

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية

الدورة التاسعة والسبعون

الملحق رقم 36

الرجاء إعادة استعمال الورق

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة التاسعة والسبعون
الملحق رقم 36

A/79/36

تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

الأمم المتحدة • نيويورك، 2024

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN 1020-3710

[22 تموز/يوليه 2024]

المحتويات

الفصل		الصفحة
الأول –	مقدمة	4
الثاني –	أنشطة مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان	5
	ألف – الآليات الدولية لحقوق الإنسان	5
	باء – التنمية	7
	جيم – السلام والأمن	11
	دال – عدم التمييز	13
	هاء – المساءلة	16
	واو – المشاركة	18
الثالث –	التنظيم والإدارة	21
الرابع –	الاستنتاجات	22

الفصل الأول

مقدمة

1 - يتضمن هذا التقرير، المقدم عملا بقرار الجمعية العامة 141/48، لمحةً عامة عن عمل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في جنيف ونيويورك وفي الميدان في الفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 30 حزيران/يونيه 2024. وينبغي قراءة هذا التقرير مقترناً بالتقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان إلى مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/56/20)، الذي يتضمن لمحة عامة عن أنشطة المفوضية في الفترة من 1 تموز/يوليه 2023 إلى 1 آذار/مارس 2024. وحتى 30 حزيران/يونيه 2024، كان للمفوضية 88 وجودًا ميدانيًا في 84 بلدًا.

2 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، فولكر تورك، ببعثات إلى الأردن، وإيطاليا، وبلجيكا، وبوركينا فاسو، وتايلند، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وشيلي، والعراق، وفرنسا، والكرسي الرسولي، وليختنشتاين، وماليزيا، ومصر، والنرويج، والولايات المتحدة الأمريكية. وقامت نائبة مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان ببعثات إلى إيران (جمهورية - الإسلامية)، وبلجيكا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وسويسرا، وقطر، وكينيا. وقامت الأمينة العامة المساعدة لحقوق الإنسان ورئيسة مفوضية حقوق الإنسان في نيويورك ببعثات إلى بلجيكا، وتايلند، ونيجيريا، والولايات المتحدة الأمريكية.

3 - وتسعى المفوضية جاهدة للوفاء بوعد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وتسترشد في جهودها بخطة إدارة استراتيجية تهدف إلى تنشيط الحركة العالمية لحقوق الإنسان وتعزيز الإدماج والمساواة والتنوع. وفي إطار تنفيذ نداء الأمين العام إلى العمل من أجل حقوق الإنسان ومع صدور جدول أعمال الحماية على نطاق المنظومة (A/AC.96/965/Add.1)[1] في شباط/فبراير، واصلت المفوضية تحقيق أثر كبير من خلال جهودها داخل منظومة الأمم المتحدة لوضع الناس وحقوقهم في صميم عمل المنظمة، على الرغم من القيود التي فرضتها أزمة السيولة، ولا سيما على المستوى القطري.

4 - وظلت الجهود التي تبذلها قيادة المفوضية لتدعيم منظومة لحقوق الإنسان تسترشد بمبادرة حقوق الإنسان 75 وبيان رؤية المفوض السامي، المعنون "حقوق الإنسان: مسار للحلول"، الذي تتمثل أهدافه الرئيسية في تعزيز عالمية الحقوق وعدم قابليتها للتجزئة[2]. وفي بيان الرؤية، يحدد المفوض السامي ثماني رسائل لتوجيه العمل المتجدد من أجل السلام، ويشدد على الحاجة إلى بناء اقتصادات تعمل من أجل الناس والكوكب، والحوكمة الفعالة، وحواجز حماية التقدم الرقمي والعلمي. ويهدف بيان الرؤية إلى توسيع آفاق الطريقة التي نفكر بها بشأن الحقوق بسبل يمكن أن تؤدي إلى تحويل المجتمعات ومجتمعنا العالمي، ويقصد منه أن يكون إسهاما في مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، المزمع عقده في نيويورك يومي 22 و 23 أيلول/سبتمبر.

(1) United Nations, "United Nations agenda for protection: strengthening the ability of the United Nations System to protect people through their human rights", February 2024.

(2) OHCHR, "Human rights: a path for solutions", 2024.

الفصل الثاني

أنشطة مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

ألف - الآليات الدولية لحقوق الإنسان

1 - هيئات معاهدات حقوق الإنسان

5 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استعرضت هيئات معاهدات حقوق الإنسان (هيئات المعاهدات) 70 تقريراً من تقارير الدول الأطراف واعتمدت تسعة تقييمات لتقارير المتابعة و 114 قراراً بموجب إجراءات تقديم البلاغات الفردية. وفي 1 حزيران/يونيه 2024، كان هناك 346 تقريرا من تقارير الدول الأطراف في انتظار الاستعراض، و 899 1 بلاغا فرديا قيد النظر. وحتى 18 حزيران/يونيه 2024، كان لدى اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري 755 حالة حية تغطي ما مجموعه 086 1 حالة فردية تم تناولها إما بشكل فردي أو جماعي.

6 - وقامت اللجنة الفرعية لمنع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة بزيارات إلى أربع دول أطراف خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي الفترة ذاتها، أصدرت لجنة القضاء على التمييز العنصري، متصرفة بموجب تدابيرها للإنذار المبكر والإجراءات العاجلة، قرارًا واحدًا بشأن السودان وأربع رسائل. ويدعم الصندوق الخاص المنشأ بموجب البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة 13 مشروعًا يجري تنفيذها في عام 2024، بما في ذلك على الأخص توفير الدعم للآليات الوقائية الوطنية في 11 دولة.

7 - وعملت هيئات المعاهدات بشكل منهجي مع الدول، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والمنظمات غير الحكومية، وآليات الأمم المتحدة الأخرى لحقوق الإنسان، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية وغيرها من المنظمات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ولا تزال هيئات المعاهدات تتواصل على نطاق واسع بشأن عملها من خلال استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وغيرها من الوسائل، وقد تلقت 184 تقريراً من المنظمات غير الحكومية وأصحاب المصلحة الآخرين خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

8 - وواصلت المفوضية دعم رؤساء هيئات المعاهدات في صياغة مقترحات لتعزيز نظام هيئات المعاهدات، بما في ذلك عن طريق القيام في نيسان/أبريل بنشر نسخة منقحة لورقة عمل بشأن الخيارات والمسائل التوجيهية لوضع خطة لتنفيذ الاستنتاجات التي توصل إليها رؤساء هيئات المعاهدات في اجتماعهم الرابع والثلاثين[3] تتضمن ردود فعل على ورقة العمل الأصلية.

2 - مجلس حقوق الإنسان

9 - دعمت المفوضية مجلس حقوق الإنسان في عقد الدورتين العاديتين الخامسة والخمسين والسادسة والخمسين.

(3) متاح على الرابط: tbinternet.ohchr.org/_layouts/15/treatybodyexternal/Download.aspx?symbolno=INT%2FCHAIRPERSONS%2FCWP%2F36%2F36783&Lang=en.

10 - ودعم صندوق التبرعات الاستئماني لتقديم المساعدة التقنية لدعم مشاركة أقل البلدان نموًا والدول الجزرية الصغيرة النامية في أعمال مجلس حقوق الإنسان مشاركةَ 28 مندوبا (15 امرأة و 13 رجلا) في دورتي مجلس حقوق الإنسان كلتيهما، ونظمت المفوضية دورتين تعريفيتين حضوريتين للمندوبين.

11 - وواصلت المفوضية تقديم الدعم لآليات التحقيق المستقلة التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان فيما يتعلق بأوكرانيا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وبيلاروس، والجمهورية العربية السورية، وجنوب السودان، والسودان، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، ونيكاراغوا، وكذلك فيما يتعلق بالأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وإسرائيل. وواصلت المفوضية تقديم الدعم للخبراء المعينين للمفوض السامي المعنيين بحقوق الإنسان في السودان وكولومبيا[4] وهايتي.

12 - وواصلت المفوضية، وفقا للولاية الصادرة عن مجلس حقوق الإنسان، دراستها لحالة حقوق الإنسان في نيكاراغوا وعملها المتعلق بالمساءلة فيما يتعلق بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وسري لانكا. وأيدت المفوضية إنهاء دراسة حالة حقوق الإنسان في بيلاروس وتفعيل الولاية الجديدة لفريق الخبراء المستقلين المعني بحالة حقوق الإنسان في بيلاروس.

13 - وتواصل المفوضية تقديم الدعم المنهجي والقانوني والتشغيلي والإداري إلى 11 من لجان التحقيق وبعثات تقصي الحقائق وهيئات التحقيق المماثلة التي أصدر المجلس تكليفا بها.

3 - الاستعراض الدوري الشامل

14 - دعمت المفوضية اعتمادَ مجلس حقوق الإنسان نتائج الاستعراض الدوري الشامل وعقد دورتين للفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقام صندوق التبرعات من أجل المشاركة في الاستعراض الدوري الشامل منذ إنشائه في عام 2007 بتيسير مشاركة ممثلي 119 دولة في الإجراءات. وقدمت المفوضية أيضاً المساعدة التقنية لمنظمات المجتمع المدني وأفرقة الأمم المتحدة القطرية وغيرها من أصحاب المصلحة فيما يتعلق بالمشاركة في الاستعراض الدوري الشامل وتقديم التقارير بشأنه.

4 - الإجراءات الخاصة

15 - دعمت المفوضية عمل 60 من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان واللجنة التنسيقية للإجراءات الخاصة، بما في ذلك فيما يتعلق بالأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة المعني بالمستقبل. وبسبب أزمة السيولة التي تؤثر على الأمم المتحدة، لم تتمكن المفوضية من عقد الاجتماع السنوي الثلاثين للمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، واضطرت إلى الحد من بعض الأنشطة الأساسية للمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، ولا سيما وتيرة الزيارات القطرية وغيرها من الأسفار. وواصلت المفوضية جهودها الرامية إلى زيادة التوسع في نشر المعلومات عن عمل الإجراءات الخاصة، بما في ذلك عن طريق تيسير إجراء حوار غير رسمي في نيسان/أبريل بين اللجنة التنسيقية والدول

(4) انتهت ولاية الخبيرة المعيَّنة للمفوض السامي المعنية بحقوق الإنسان في كولومبيا في أوائل نيسان/أبريل 2024.

والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين بشأن تأثير عملها[5]. في آذار/مارس، أصدرت المفوضية ثلاثة منشورات جديدة عن عمل الإجراءات الخاصة[6].

5 - دعم عمل آليات حقوق الإنسان

16 - اضطلعت المفوضية بأنشطة في 60 بلداً من أجل تحسين عمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والبرلمانات ومنظمات المجتمع المدني وأفرقة الأمم المتحدة القطرية مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وتعزيز تقديم التقارير، وتنفيذ توصيات تلك الآليات.

17 - وفي عام 2024، ستقوم المفوضية، من خلال صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية في تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل، بتقديم المساعدة التقنية إلى 15 دولة لدعمها في تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل.

18 - ودعمت المفوضية، من خلال برنامجها لبناء قدرات هيئات المعاهدات، 14 دولة طرفاً في جميع المناطق في عملها مع هيئات المعاهدات. ودعمت المفوضية أيضاً الدول في تنفيذ التعهدات التي قطعتها في إطار مبادرة حقوق الإنسان 75، وتابعت حملة التصديق ذات الصلة، مما أدى إلى 13 تصديقاً إضافياً من بوتان، وتايلند، وتوفالو، وجنوب أفريقيا، وجنوب السودان، وكازاخستان، وكوت ديفوار، والكونغو خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

6 - الصناديق الإنسانية

19 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتبرعات من أجل مكافحة أشكال الرِّق المعاصرة 45 منحة لدعم أكثر من 800 10 من الناجين في 35 بلداً. وقدم صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لضحايا التعذيب 183 منحة لدعم أكثر من 000 49 من الناجين في 93 بلداً، إلى جانب 7 منح سنوية لبناء القدرات، و 3 منح عاجلة لتقديم خدمات ضرورية لما يقدر بنحو 170 1 من الناجين من التعذيب وأفراد أسرهم.

باء - التنمية

1 - خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة

20 - واصلت المفوضية تعزيز إدماج حقوق الإنسان في الخطط والسياسات الإنمائية، في إطار جهودها الرامية إلى استئناف التقدم نحو تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، دعمت المفوضية، بما في ذلك من خلال مستشاريها في مجال حقوق الإنسان، أفرقة الأمم المتحدة القطرية بتحليلات حقوق الإنسان والمشورة التنفيذية لـ 19 من التحليلات القُطرية المشتركة وأطر الأمم المتحدة

(5) A/HRC/55/19 و A/HRC/55/69 و A/HRC/55/69/Add.1.

(6) انظر www.ohchr.org/sites/default/files/documents/hrbodies/special-procedures/resources/sps-thematic-activities.pdf و www.ohchr.org/sites/default/files/documents/hrbodies/special-procedures/resources/sps-hrc.pdf و www.ohchr.org/sites/default/files/documents/hrbodies/special-procedures/resources/sps-country-visits.pdf.

للتعاون من أجل التنمية المستدامة[7]، ونظمت أنشطة تدريبية في إثيوبيا، وإندونيسيا، ورواندا، وغواتيمالا. وفي أيار/مايو، قامت المفوضية، بالتعاون مع كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة وكيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة[8]، بإصدار النسخة الثانية من الدورة التدريبية الإلكترونية لأفرقة الأمم المتحدة القطرية بشأن إدماج حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وغيرها من المبادئ التوجيهية في أطر التنمية.

21 - وواصلت المفوضية، بوصفها الكيان القيّم على أربعة مؤشرات لأهداف التنمية المستدامة، تقديم تقاريرها العالمية عن انتشار الوفيات المرتبطة بالنزاعات (16-1-2)، وقتل المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والنقابيين (16-10-1)، ووجود مؤسسات وطنية مستقلة لحقوق الإنسان امتثالا لمبادئ باريس (16-أ-1)، وانتشار التمييز (10-3-1 و 16-ب-1).

2 - الحق في التنمية

22 - نظمت المفوضية في أيار/مايو الدورة التاسعة لآلية الخبراء المعنية بالحق في التنمية في نيويورك، التي قيَّم فيها المشاركون التقدم المحرز في تنفيذ ولايتها. وأثريت الجلسة بالرؤى المستقاة من المفاوضات الأخيرة والجارية في منتديات شتى، بما في ذلك مؤتمر قمة الجنوب الثالث، ومنتدى تمويل التنمية، والمؤتمر الدولي المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبلدان النامية غير الساحلية. وفي أيار/مايو أيضاً، نظمت المفوضية الدورة الخامسة والعشرين للفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالحق في التنمية في جنيف. وواصلت المفوضية جهودها لتعميم الحق في التنمية في الآليات المشتركة بين الوكالات.

23 - وقامت المفوضية، بالتعاون مع جامعة السلام، بإكمال تحليل بعنوان "الممارسات الجيدة في تفعيل الحق في التنمية في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب". وإضافةً إلى ذلك، اشتركت المفوضية وجامعة نوتردام في تنظيم فعالية في المؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية حول موضوع "إعمال الحق في التنمية وفي بيئة نظيفة وصحية ومستدامة في الإجراءات المناخية العالمية والمحلية التي تؤثر على الدول الجزرية الصغيرة النامية". واستند العرض المقدم في الفعالية إلى مساهمة المفوضية في دراسة أجرتها الجامعة.

3 - المؤسسات المالية الدولية

24 - دعماً لجهود الدول الأعضاء وجهود الأمين العام الرامية إلى إصلاح الهيكل المالي الدولي من أجل بناء نظام دولي أكثر شمولاً وإنصافاً وفعالية، ساهمت المفوضية في عمليات حكومية دولية مختلفة، بما في ذلك وضع اتفاقية إطارية للأمم المتحدة بشأن التعاون الدولي في المسائل الضريبية. وكانت إحدى مساهماتها مذكرة رسمية بشأن اعتبارات حقوق الإنسان في القواعد الضريبية الدولية قبل انعقاد الدورة الأولى للجنة المخصصة المعنية بصياغة الإطار المرجعي لإبرام اتفاقية إطارية للأمم المتحدة بشأن التعاون الدولي في المسائل الضريبية.

25 - وساهمت المفوضية أيضاً في المشاورات بشأن سياسات الضمانات البيئية والاجتماعية المنقحة للمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، ومصرف التنمية الآسيوي، ومؤسسة تمويل التنمية في كندا

(7) إثيوبيا، والأرجنتين، وإسواتيني، وإندونيسيا، وباراغواي، وبوتسوانا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجيبوتي، ورواندا، وزمبابوي، وسيراليون، وغواتيمالا، وكوبا، وكولومبيا، وليبريا، وليسوتو، ومالي، وميانمار، وناميبيا.

(8) مكتب التنسيق الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

(FinDev Canada). وفي كانون الثاني/يناير، أعلنت المفوضية عن تبادل رسائل مع مصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي لتمكين المفوضية من تقديم مساعدة تقنية متخصصة، بهدف النهوض بتبادل الخبرات والتدريب لدعم تنفيذ معايير الأعمال التجارية وحقوق الإنسان في قواعد المصرف وممارساته وإجراءاته.

4 - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

26 - في أعقاب دعوة المفوض السامي في عام 2023 إلى اقتصاد قائم على حقوق الإنسان، كثفت المفوضية عملها مع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومات والمجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بشأن إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

27 - وقامت المفوضية، من خلال مبادرتها لتعزيز القدرات وبالاستناد إلى رؤيتها لتعزيز عملها في تعزيز وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (A/HRC/54/35)، بإطلاق 18 مشروعًا قطريًا جديدًا تغطي مجموعة واسعة من القضايا مثل التقاطع بين الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة والحق في الصحة، وزيادة الحيز المالي من أجل حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة، وإطلاق التحول الرقمي من أجل حماية اجتماعية شاملة ومستدامة. وترتكز المشاريع على نتائج مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة والمراحل الانتقالية الست[9] التي تم إطلاقها في متابعتها.

28 - وفي 8 أبريل/نيسان، وضمن إطار التعاون بين المفوضية ومنظمة الصحة العالمية، عقد المفوض السامي والمدير العام لمنظمة الصحة العالمية، تيدروس أدهانوم غيبريسوس، حواراً رفيع المستوى حضرته الدول الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني وجهات معنية أخرى. وكان الهدف من الحوار هو إيصال رسالة قوية بشأن الصحة باعتبارها حقاً من حقوق الإنسان وكيفية حماية الحق في الصحة وحقوق الإنسان الأخرى بشكل أفضل.

5 - نظم الرعاية والدعم

29 - ساهمت المفوضية في صياغة ورقة سياسات لمنظومة الأمم المتحدة نسقتها هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) بشأن تحويل نظم الرعاية في سياق أهداف التنمية المستدامة وخطتنا المشتركة. ويزمع إصدار ورقة السياسات هذه في تموز/يوليه. وقدمت المفوضية في الدورة الخامسة والخمسين لمجلس حقوق الإنسان تقريراً عن الممارسات الجيدة لنظم الدعم التي تتيح إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع (A/HRC/55/34).

6- البيئة وتغير المناخ وحقوق الإنسان

30 - روجت المفوضية لمسائل من قبيل إدماج حقوق الإنسان في المفاوضات بشأن التنوع البيولوجي وتغير المناخ والمواد البلاستيكية في الدورة السادسة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة، التي أدرج فيها الحق في بيئة صحية في خمسة من القرارات المعتمدة.

(9) United Nations Sustainable Development Group, “Six transitions: investment pathways to deliver the SDGs”, September 2023.

31 - ودعمت المفوضية إجراءات قانونية شتى، بما في ذلك دعاوى قضائية جارية، تتعلق بالحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة. وفي هندوراس، دعمت المفوضية إعداد المرسوم رقم 18-2024، الذي اعتُمد في 21 شباط/فبراير، لضمان حماية وحفظ المتنزهات الوطنية ومناطق إنتاج المياه وحظر التعدين.

7 - الفساد وحقوق الإنسان

32 - واصلت المفوضية دعم نهج متعدد الجوانب يشمل تقديم الدعم لمجلس حقوق الإنسان والتعامل مع الجهات المسؤولة وأصحاب الحقوق من خلال مشاريع مخصصة بناء على طلب الحكومات أو المؤسسات الوطنية. وفي شباط/فبراير، عقدت المفوضية اجتماعاً للخبراء لمعالجة الحواجز القانونية والعملية والمؤسسية التي تحول دون إعادة الأموال المتأتية من مصدر غير مشروع إلى بلدانها الأصلية وتأثيرها على التمتع بحقوق الإنسان. وسُلط الضوء خلال الاجتماع على العناصر الرئيسية لنهج قائم على حقوق الإنسان في إزالة الحواجز القائمة.

8 - الأعمال التجارية وحقوق الإنسان

33 - كجزء من مشروع الأعمال التجارية وحقوق الإنسان والتكنولوجيا (B-Tech)، تواصل المفوضية عقد اجتماعات لمجموعات أصحاب المصلحة لتعزيز استخدام الموارد لمنع ومعالجة المخاطر التي تهدد حقوق الإنسان المتصلة بالذكاء الاصطناعي التوليدي. وفي أيار/مايو، شاركت المفوضية في استضافة حلقة عمل بشأن الذكاء الاصطناعي وتقييمات المخاطر التي تهدد حقوق الإنسان جنبا إلى جنب مع انعقاد المناسبة الرفيعة المستوى لمنتدى الاستعراض العشريني للقمة العالمية لمجتمع المعلومات ومؤتمر القمة العالمي للذكاء الاصطناعي من أجل تحقيق الصالح العام. واضطلعت المفوضية بأنشطة لبناء المعارف والقدرات في مجال الأعمال التجارية وحقوق الإنسان وتنفيذ المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان على الصعيدين الإقليمي والوطني، بما في ذلك من خلال مشروع الأعمال التجارية وحقوق الإنسان في أفريقيا[10] والمشروع بشأن "السلوك المسؤول للأعمال التجارية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي"[11] المنفذ بالاشتراك مع منظمة العمل الدولية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

34 - وعقدت المفوضية ودعمت حوارات بين أصحاب المصلحة المتعددين في إثيوبيا، والأرجنتين، وزامبيا، وكوستاريكا، وكولومبيا. وفي آذار/مارس، عملت المفوضية مع مؤسسات أوروبية في تنفيذ سياسات وتشريعات جديدة في مجال الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، بما في ذلك من خلال الحوار بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. وفي نيسان/أبريل، نشرت المفوضية دليلاً تفسيرياً عنوانه "الوصول إلى وسائل الانتصاف في حالات انتهاكات حقوق الإنسان المتصلة بأنشطة الأعمال التجارية"[12]. وفي أيار/مايو، نظمت المفوضية أول حلقة عمل إقليمية لأصحاب المصلحة المتعددين في شمال شرق آسيا بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، عقدت في منغوليا.

(10) نفذ في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وزامبيا، وليبريا، وموزامبيق.

(11) نفذ في الأرجنتين، وإكوادور، والبرازيل، وبنما، وبيرو، وشيلي، وكوستاريكا، وكولومبيا، والمكسيك.

(12) متاح على الرابط: www.ohchr.org/sites/default/files/documents/issues/business/access-to-remedy-bhr-interpretive-guide-advance-version.pdf.

جيم- السلام والأمن

1 - تقديم الدعم إلى بعثات السلام

35 - واصلت المفوضية دعم عناصر حقوق الإنسان في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، بما في ذلك في السياقات الانتقالية، كما دعمت إدماج حقوق الإنسان في سياسات الأمم المتحدة وتوجيهاتها. وسعت المفوضية إلى تعزيز أو صون إدراج حقوق الإنسان في قرارات مجلس الأمن بشأن ولايات عمليات السلام في أفغانستان وجنوب السودان والعراق.

2 - أطر بذل العناية الواجبة والامتثال في مراعاة حقوق الإنسان

36 - قدمت المفوضية الدعم إلى كياناتها الميدانية وبعثات الأمم المتحدة للسلام وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في مجال تنفيذ سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان عند تقديم دعم الأمم المتحدة إلى قوات أمنية غير تابعة لها.

37 - واستمرت المفوضية، بالشراكة مع الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، في دعم تنفيذ إطار الاتحاد الأفريقي للامتثال والمساءلة. وقدمت المفوضية الدعم إلى الاتحاد الأفريقي في تسريع عملية وضع المعايير من قبل هيئاته المعنية بوضع السياسات من خلال اعتماد الاتحاد الأفريقي سياسة بشأن حماية المدنيين وسياسة بشأن الفرز والاختيار لعمليات دعم السلام. وإضافةً إلى ذلك، استعرضت المفوضية قواعد الاشتباك والتوجيهات بشأن استخدام القوة للعنصرين العسكري والشرطي في بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال. وقدمت المفوضية أيضا الدعم لستة مراكز امتياز تدريبية معتمدة لدى الاتحاد الأفريقي لضمان إدماج عنصري الامتثال والمساءلة في برامجها التدريبية.

38 - وتعتزم المفوضية دعم تنفيذ قرار مجلس الأمن 2719 (2023) لضمان التطبيق الشامل لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان فيما يتعلق بالدعم المقدم لعمليات دعم السلام التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي التي يأذن بها مجلس الأمن والممولة من خلال الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة، وكذلك لضمان تخطيط هذه العمليات وتنفيذها وفقاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

3 - الإنذار المبكر والوقاية والحماية والاستجابة لحالات الطوارئ

39 - تعمل المفوضية على دمج الاستشراف الاستراتيجي والعلوم السلوكية لتحديد ومعالجة المخاطر المحتملة على حقوق الإنسان. وتسترشد المفوضية بالبيانات والتحليلات في مشاركتها الاستراتيجية في العمليات الوطنية والإقليمية والعالمية، بما في ذلك برنامج الأمين العام لمنع نشوب الأزمات واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. ويتماشى هذا المجال من العمل مع رؤية الأمين العام لمبادرة الأمم المتحدة 2,0، خماسية التغيير (A/77/CRP.1/Add.10) ويستند إلى الخطة الجديدة للسلام (A/77/CRP.1/Add.8).

40 - وواصلت المفوضية دعم الاتحاد الأفريقي في إدماج حقوق الإنسان في نظامه للإنذار المبكر. وإضافةً إلى ذلك، قامت المفوضية بتصميم وتقديم وحدات تدريبية بشأن إدماج حقوق الإنسان في الإنذار المبكر ومنع نشوب النزاعات. وأوفدت أيضاً أفرقة لتلبية الاحتياجات العاجلة إلى إكوادور، والسنغال، وسيراليون، وغينيا - بيساو، وكمبوديا، وليبريا ومنطقة القوقاز، وإلى الأرض الفلسطينية المحتلة. ولتعزيز تنفيذ دعوة الأمين العام إلى العمل من أجل حقوق الإنسان في الميدان، واصلت المفوضية دعم قيادة الأمم

المتحدة داخل البلدان في إجراء حوارات قطرية منتظمة على نطاق المنظومة بشأن حقوق الإنسان من أجل تحديد الاحتياجات والثغرات وتحليل الفرص القائمة والمحتملة للبرامج والدعوة.

41 - وأطلق الأمين العام والمفوض السامي جدول أعمال الحماية في شباط/فبراير. ويجري العمل داخل المفوضية لدعم تنفيذها على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

42 - وعززت المفوضية عملها فيما يتعلق بحماية المدنيين في النزاعات المسلحة، بما في ذلك توثيق الحوادث المتصلة بالنزاعات التي تلحق الضرر بالمدنيين والتحقق منها؛ ورصد وتحليل سير الأعمال العدائية في ظل الأطر القانونية ذات الصلة؛ وتعزيز المساءلة؛ وتقديم الدعم التقني للدول المضيفة للوفاء بمسؤولياتها في حماية المدنيين؛ ووضع النهج القائمة على حقوق الإنسان في تقديم الخدمات الإنسانية، مع التركيز على الفئات الأكثر ضعفاً.

4 - بناء السلام

43 - حتى منتصف حزيران/يونيه، شاركت المفوضية بفعالية في تنفيذ 25 مشروعاً مدعوماً من صندوق بناء السلام في جميع المناطق.

44 - وفي مايو/أيار، أصدر مركز بحوث السياسات التابع لجامعة الأمم المتحدة تقريرا بعنوان "الاستعراض المواضيعي لصندوق بناء السلام لعام 2024: أوجه التآزر بين حقوق الإنسان وبناء السلام في البرامج التي يدعمها صندوق بناء السلام"[13]. ويركز معدو التقرير على التآزر بين حقوق الإنسان وبناء السلام ويسلطون الضوء على أفضل الممارسات من مشاريع منفذة في 45 بلدا. وإضافةً إلى ذلك، يشير معدو التقرير إلى أن منظورات وأدوات حقوق الإنسان تكمّل وتعزز استراتيجيات منع نشوب النزاعات وبناء السلام. وقد أعد التقرير بتكليف من مكتب دعم بناء السلام التابع لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، بالشراكة مع المفوضية وسويسرا.

5 - مكافحة العنف الجنسي والجنساني، والاستغلال والانتهاك الجنسيين، والاتجار بالأشخاص، وما يتصل بذلك من استغلال

45 - أدمجت المفوضية النُهج القائمة على حقوق الإنسان والمراعية للمنظور الجنساني والتي تركز على الضحايا في عمل الفريق المشترك بين الوكالات المعني بمبادرة الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع. وفي أيار/مايو، بدأ مكتب المفوضية في آسيا الوسطى في إجراء تقييم أساسي ووضع توصيات لتدخلاته الاستراتيجية فيما يتعلق بالعنف الجنسي والجنساني. وفي جنوب السودان، قدمت المفوضية والوحدة الاستشارية لحماية المرأة في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وإدارة عمليات السلام التدريب في مجال الوقاية من العنف الجنسي المتصل بالنزاع والتصدي له.

46 - وواصلت المفوضية متابعة الادعاءات المتعلقة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين اللذين ترتكبهما قوات الأمن غير التابعة للأمم المتحدة المأذون لها بموجب ولاية من مجلس الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى. وقدمت المفوضية المشورة بشأن الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين إلى شبكات الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات المعنية بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين في بوركينا فاسو،

(13) www.un.org/peacebuilding/content/human_rights_and_peacebuilding_TR.

والعراق، وموزامبيق، وكذلك في الأرض الفلسطينية المحتلة، في حين قدم مكتبا المفوضية الميدانيان دعما من هذا القبيل في كمبوديا وهندوراس.

47 - وفي آذار/مارس، نشرت المفوضية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة موجزاً للدعوة بعنوان "العنف الجنساني المرتكب ضد النساء والفتيات في الجنوب الأفريقي: اتجاهات سياساتية رئيسية"، تضمن لمحة عامة عن الاتجاهات في العنف الجنساني، باعتباره انتهاكاً لحقوق الإنسان، في المنطقة دون الإقليمية. ويتضمن الموجز تحليلاً للتشريعات، ومعلومات عن السياسات الوطنية، وخطط عمل، والأسباب الجذرية للعنف الجنساني، إلى جانب توصيات للدول.

48 - وعززت المفوضية عمليات توثيق وتحليل وإبلاغ العنف الجنساني، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاع، التي تقوم بها المفوضية والهيئات المكلفة بولايات، بما في ذلك في أفغانستان، وأوكرانيا، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، وسري لانكا، والصومال، وكولومبيا، وهايتي.

49 - وواصلت المفوضية العمل الذي كلفها به مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة بشأن الممارسات الضارة، بما في ذلك فيما يتعلق بتشويه الأعضاء التناسلية للإناث عبر الحدود وعبر الأقاليم الوطنية. وتواصل المفوضية أيضاً توسيع نطاق فهم الأشكال الأخرى للعنف الجنساني والممارسات الضارة، بخلاف زواج الأطفال وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وتوجيه المزيد من الاهتمام إليها.

6 - العمل الإنساني

50 - عززت المفوضية مشاركتها في العمل الإنساني على الصعيدين العالمي والقطري، بما في ذلك من خلال استراتيجية متجددة للعمل الإنساني. وفي جميع العمليات الإنسانية، دعمت المفوضية الاستجابات لانتهاكات حقوق الإنسان وإدراج حقوق الإنسان في وضع السياسات وفي الأدوات.

51 - وواصلت المفوضية مشاركتها في الأفرقة العاملة المعنية بالحماية ومجموعات الحماية والأفرقة القطرية للعمل الإنساني في كل من إثيوبيا، وأفغانستان، وأوكرانيا، وبوركينا فاسو، وتشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية مولدوفا، وجنوب السودان، والسودان، والصومال، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، والكاميرون، وكولومبيا، ومالي، ومدغشقر، وموزامبيق، ونيجيريا، وهايتي، وهندوراس، واليمن، وكذلك في الأرض الفلسطينية المحتلة ودول في منطقة المحيط الهادئ. وقادت المفوضية مجموعتي الحماية في هايتي وفي الأرض الفلسطينية المحتلة، حيث عززت تنسيق الحماية والاستجابة لتلبية الاحتياجات الإنسانية الهائلة المستمرة.

دال - عدم التمييز

1 - مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب

52 - واصلت المفوضية دعم ولايات آليات الأمم المتحدة لمكافحة العنصرية. ففي نيسان/أبريل، دعمت المفوضية تنظيم الدورة الثالثة للمنتدى الدائم المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي. وظل الاستماع الفعال والحوار الثنائي الاتجاه مع المنحدرين من أصل أفريقي محوريًا في عمل المفوضية فيما يتعلق بالعدالة

والمساواة العرقيتين، لا سيما من خلال المشاورات الحضورية والافتراضية مع الخبراء والجهات الفاعلة في المجتمع المدني من المنحدرين من أصل أفريقي من جميع أنحاء العالم.

53 - وفي آذار/مارس، اشتركت المفوضية ومكتب التنسيق الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في تنظيم فعالية افتراضية رفيعة المستوى تحت موضوع "السعي إلى تحقيق العدالة العرقية من أجل الاستدامة: طريق للمضي قدما للمنحدرين من أصل أفريقي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي". وفي هندوراس، دعمت المفوضية صياغة واعتماد مرسوم تنفيذي تنشأ بموجبه في نيسان/أبريل لجنة رفيعة المستوى مشتركة بين القطاعات لتنفيذ الأحكام الصادرة عن محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان لصالح شعب غاريفونا.

2 - الهجرة والنزوح

54 - قدمت المفوضية المساعدة التقنية إلى الدول وغيرها من أصحاب المصلحة في تصميم وتنفيذ تدابير حوكمة الهجرة المتوافقة مع حقوق الإنسان، وأوفدت بعثات رصد إلى عدة مناطق حدودية، بما في ذلك الحدود بين إكوادور وبيرو. وواصلت المفوضية تعزيز أنشطتها في مجال حماية حقوق الإنسان للمهاجرين، بما في ذلك في بنغلاديش، وبنما، وتايلند، وكوستاريكا، وليبيا، وماليزيا، ومدغشقر، وموريتانيا، والهند، وكذلك في سياق عملها مع الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء.

55 - وواصلت المفوضية مشاركتها في العديد من منصات التنسيق المشتركة بين الوكالات المعنية باللاجئين والمهاجرين، ودعمت قدرات الرصد والإبلاغ لدى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، بما في ذلك في بنما وكوستاريكا والمغرب. ونشرت المفوضية أيضاً شريط فيديو لتوضيح كيف تعمل مسارات الهجرة النظامية على منع ومعالجة نقاط الضعف في الهجرة[14].

56 - وفي 15 أيار/مايو، نظمت المفوضية حلقة نقاش فيما بين دورات مجلس حقوق الإنسان بشأن سبل منع ومعالجة انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان التي يتعرض لها المهاجرون العابرون وضمان وصول الضحايا وأفراد أسرهم إلى العدالة.

3 - الشعوب الأصلية والأقليات

57 - واصلت المفوضية العمل مع أصحاب المصلحة على الصعيد العالمي بشأن وضع قوانين شاملة لمكافحة التمييز، كجزء من إطلاق الدليل العملي لوضع تشريعات شاملة مناهضة للتمييز، الذي أصدر في عام 2022[15]. وشاركت المفوضية أيضاً في مسائل أخرى تتعلق بسياسات إدماج الأقليات في أوكرانيا، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وغواتيمالا، والفلبين، ونيكاراغوا، وقامت مع شركاء في أمريكا الشمالية والجنوبية بإطلاق مبادرة خريطة ذاكرة الروما في الأمريكتين، وهي مبادرة جماعية تبين نقاط ذاكرة مجتمع الروما[16].

58 - وشجعت المفوضية على تنفيذ التوصية العامة رقم 39 للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بشأن حقوق نساء وفتيات الشعوب الأصلية وترجمتها إلى لغات الشعوب الأصلية.

---

(14) متاح على الرابط: www.youtube.com/watch?v=vUXNvOhafv4.

(15) *Protecting Minority Rights: A Practical Guide to Developing Comprehensive Anti-Discrimination Legislation* (United Nations publication, 2023).

(16) OHCHR, "Romani memory map in the Americas", 8 April 2024.

59 - ونتيجة لاجتماعات اشتركت المفوضية في تنظيمها في أيار/مايو مع الجامعة الأمريكية في باريس وجامعة أنغليا روسكين وجامعة أنجليا روسكين ومؤسسة تضييق الهوة بين الثقافات الروحية، أنشأ العديد من الأكاديميين والجهات الفاعلة في المجتمع المدني من أستراليا، والبرازيل، وتونس، وشيلي، وفرنسا، وكوستاريكا، ولبنان، ومليديف، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، ونيجيريا، والولايات المتحدة الأمريكية إطارا مشتركا بين الجامعات باسم "الإيمان من أجل الحقوق"[17].

4 - المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان المكفولة للمرأة

60 - في الدورة الثامنة والستين للجنة وضع المرأة المعقودة في آذار/مارس، شاركت المفوضية في اجتماع المائدة المستديرة الوزارية وفي فعاليات جانبية بشأن فقر المرأة وتعزيز المؤسسات والتمويل من أجل المساواة بين الجنسين. وفي اليوم الدولي للمرأة، ركزت المفوضية على الدور الحاسم لقيادات النساء والفتيات ومشاركتهن من أجل السلام، ولفتت الانتباه إلى عمل المدافعات عن حقوق الإنسان وبانيات السلام والناشطات في العمل النسوي في جميع أنحاء العالم.

5 - الأشخاص ذوو الإعاقة

61 - دعمت المفوضية الدول في تعميم مراعاة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في العمليات الحكومية الدولية. وفي هذا السياق، عملت المفوضية على الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة المعني بالمستقبل، وإعلان الأجيال القادمة، ومؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية. وتعاونت أيضاً مع مكتب الأمم المتحدة للشباب لتحسين إدماج حقوق الشباب ذوي الإعاقة في عمل مكتب الشباب. وفي أيار/مايو، شاركت المفوضية في معتكف ويلتون بارك بشأن مستقبل حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، الذي شاركت في استضافته المكسيك والمملكة المتحدة.

6 - الميل الجنسي والهوية الجنسانية والخصائص الجنسية

62 - واصلت المفوضية العمل من أجل ضمان حماية المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين وأفراد الفئات الجنسانية الأخرى (مجتمع الميم الموسَّع) واحترام حقوقهم. وفي أيار/مايو، أطلقت حملةُ أحرار ومتساوون حملةً مواضيعية جديدة في اليوم الدولي لمناهضة كراهية المثلية الجنسية وازدواجية الميل الجنسي ومغايرة الهوية الجنسانية كان الهدف منها استكشاف السبل التي يمكن من خلالها للحلفاء المساهمة في تحقيق المساواة لمجتمع الميم الموسَّع في مجتمعاتهم، وقد شارك فيها مناصرون من البرازيل وكابو فيردي والهند[18].

63 - ودعمت المفوضية الدول وكيانات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني وقطاع الأعمال وأصحاب المصلحة الآخرين في زيادة الوعي والدعم للمساواة في حقوق مجتمع الميم الموسّع وتحليل مشاريع التشريعات ودعم الإصلاح القانوني والسياساتي والنهوض بمتابعة التوصيات الصادرة عن آليات حقوق الإنسان.

(17) انظر www.ohchr.org/en/faith-for-rights.

(18) انظر www.unfe.org/en/what-we-do/our-campaigns/alliesinaction.

7 - كبار السن

64 - دعمت المفوضية أعمال الدورة الرابعة عشرة للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة، المعقودة في نيويورك في أيار/مايو، بما في ذلك من خلال تقديم ورقتي عمل[19]. وتواصل المفوضية العمل مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية على دعم تعزيز وحماية حقوق كبار السن داخل منظومة الأمم المتحدة من خلال أمانة الفريق العامل.

65 - وفي حزيران/يونيه، نظمت المفوضية اجتماعًا للخبراء لمناقشة التحديات والثغرات في القانون الدولي لحقوق الإنسان والآليات الدولية لحقوق الإنسان فيما يتعلق بالعنف والإيذاء والإهمال الذي يتعرض له كبار السن في جميع السياقات، بما في ذلك السياقات الخاصة والعامة والمؤسسية، وكذلك في سياقات محددة مثل النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية والجوائح.

8 - الأطفال والشباب

66 - واصلت المفوضية تعزيز قيادات الشباب وتعزيز حقوق الإنسان للشباب. ففي نيسان/أبريل، بدأت المفوضية بالشراكة مع مؤسسة التعليم فوق الجميع (Education Above All) المرحلة الجديدة من مشروع يهدف إلى تمكين الشباب وتعبئتهم للدفاع عن حقوق الإنسان الواجبة لهم. وفي عام 2025، ستنظم المفوضية أكاديمية لحقوق الشباب وستعمل مع الشباب في جميع أنحاء العالم لبناء قدراتهم. وتقوم المفوضية أيضاً بالترويج لمجموعة أدوات لمناصرة حقوق الشباب[20]. وأنشأت المفوضية والمنظمة غير الحكومية "التعليم فوق الجميع" المجلس الاستشاري للشباب لضمان المشاركة الهادفة للشباب في تصميم وتنفيذ أنشطة المشروع.

67 - وقامت المفوضية، في إطار متابعة رؤية الطفل بشأن حقوق الإنسان[21]، بتعزيز عملها مع الأطفال من خلال الأنشطة التي صدر بها تكليف، بما في ذلك الاجتماع السنوي لمجلس حقوق الإنسان ليوم كامل بشأن حقوق الطفل الذي عقد في آذار/مارس وتناول مسألة الحماية الاجتماعية الشاملة.

هاء - المساءلة

1 - العدالة الانتقالية

68 - بدأ تنفيذ المذكرة التوجيهية للأمين العام المعنونة "العدالة الانتقالية: أداة استراتيجية للناس والوقاية والسلام"[22]، التي صدرت في تشرين الأول/أكتوبر 2023، من خلال سلسلة من الإحاطات الاستراتيجية لمجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة وإنشاء فرقة عمل دائمة مشتركة بين وكالات الأمم المتحدة معنية بالعدالة الانتقالية.

69 - وواصلت المفوضية تقديم المساعدة التقنية إلى الدول وأصحاب المصلحة الآخرين بشأن عمليات العدالة الانتقالية والمساءلة عن الانتهاكات في إثيوبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وإدراج حالات الاختفاء

(19) A/AC.278/2023/CRP.2 و A/AC.278/2024/CRP.4.

(20) انظر youth4yes.com.

(21) OHCHR, "Children's vision for human rights", December 2023.

(22) متاح على الرابط: www.ohchr.org/sites/default/files/documents/issues/transitionaljustice/sg-guidance-note/2023_07_guidance_note_transitional_justice_en.pdf.

القسري، للمرة الأولى، في صياغة السياسة العامة في كولومبيا، إلى جانب وضع خطة عمل مربوطة بالنظام الوطني للبحث عن المفقودين، ومدخلات في المشروع النهائي لاستراتيجية العدالة الانتقالية في كوسوفو[23]. وواصلت المفوضية، بالتشاور مع أصحاب المصلحة المعنيين، قيادة عمل فريق بدء تشغيل المؤسسة المستقلة المعنية بالأشخاص المفقودين في الجمهورية العربية السورية.

2 - عقوبة الإعدام

70 - عملت المفوضية مع الدول الأعضاء من أجل تشجيع إلغاء عقوبة الإعدام. وفي هذا السياق، أثارت المفوضية مسألة حالات فردية لدى السلطات بحكم الواقع في أفغانستان لدى السلطات في إيران (جمهورية - الإسلامية)، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وسنغافورة، والعراق، ونيجيريا، والولايات المتحدة الأمريكية.

3 - مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف

71 - واصلت المفوضية العمل على ضمان إدماج حقوق الإنسان في الإجراءات التي تتخذها الدول لمنع ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت المفوضية المشورة التقنية إلى الدول الأعضاء بشأن السياسات والتشريعات الوطنية لمكافحة الإرهاب.

72 - وفي أيار/مايو، شاركت المفوضية في الاجتماع التنسيقي الخامس للجمعيات البرلمانية لمكافحة الإرهاب الذي شارك في تنظيمه مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، حيث سلطت الضوء على الشواغل المتكررة المتعلقة بحقوق الإنسان في تدابير مكافحة الإرهاب ودور البرلمانيين في معالجة هذه الثغرات. وفي أيار/مايو أيضاً، أطلقت المفوضية مجموعة أدوات عملية بشأن تعزيز حقوق الإنسان في استراتيجية وسياسة مكافحة الإرهاب لفائدة المسؤولين الحكوميين وصانعي القرار[24].

4 - إقامة العدل وإنفاذ القانون

73 - واصلت المفوضية رصد مؤسسات الدولة وغيرها من الجهات الفاعلة وتدريبها وتقديم المشورة لها لتعزيز إقامة العدل وسيادة القانون، بما في ذلك في إثيوبيا، وإسواتيني، وإندونيسيا، وأوكرانيا، وجمهورية مولدوفا، وغامبيا، وغواتيمالا، وفيجي، وكوستاريكا، وهايتي، وهندوراس.

74 - وشاركت المفوضية في الدورة الثالثة والثلاثين للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية في فيينا، في الفترة من 13 إلى 17 أيار/مايو. وأدلى ممثل للمفوضية ببيان سلط فيه الضوء على الشواغل المتعلقة بالمفاوضات بشأن بمشروع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجرائم السيبرانية (الجرائم المرتكبة من خلال استخدام نظام من نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات) وعلى الشواغل المتعلقة بتكنولوجيا التعرّف على الأشخاص من سِمات وجوههم والمراقبة الجماعية، ونماذج أعمال الشرطة التنبؤية، وجلسات الاستماع أثناء الاحتجاز على الإنترنت، والتأثير المحتمل للتكنولوجيا العصبية على الاستجوابات.

(23) تفهم الإشارات إلى كوسوفو في سياق قرار مجلس الأمن 1244 (1999).

(24) OHCHR, “Strengthening human rights in counter-terrorism strategy and policy: a toolkit”, 2024.

75 - وفي 17 أيار/مايو، وفي إطار بند جدول الأعمال المتعلق بمساهمات لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية في أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك متابعة واستعراض وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، أدلى ممثل للمفوضية ببيان سلط فيه الضوء على أن تنفيذ الغاية 16-3-2 من أهداف التنمية المستدامة بشأن الحد من "المحتجزين غير المحكوم عليهم" متأخر بشدة عن الجدول الزمني المحدد له، ولاحظ أن الطبيعة الإلزامية للحبس الاحتياطي لا تساهم في اكتظاظ السجون فحسب، بل تقوض أيضًا الجهود المبذولة لمعالجة أوضاع السجون وضمان العدالة.

5 - حقوق الإنسان والسياسات المتعلقة بالمخدرات

76 - تمشيا مع الموقف الموحد لمنظومة الأمم المتحدة لعام 2018 بشأن المسائل المتصلة بالمخدرات، واصلت المفوضية العمل مع الدول الأعضاء على تشجيع سياسات المخدرات القائمة على حقوق الإنسان. ففي شباط/فبراير، نظمت المفوضية حلقة نقاش بشأن التحديات المتعلقة بحقوق الإنسان في التصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها من جميع جوانبها. وفي آذار/مارس، ألقى المفوض السامي بياناً افتتاحياً في الجزء الرفيع المستوى من الدورة السابعة والستين للجنة المخدرات، المعقودة في فيينا، رحب فيه بالالتزام المتجدد بحقوق الإنسان في الإعلان الرفيع المستوى بشأن سياسة المخدرات الذي اعتمدته اللجنة وحث على إحداث تغيير تحويلي في سياسة المخدرات على الصعيد العالمي.

77 - وواصلت المفوضية تقديم دعم محدد للسلطات الوطنية وغيرها من أصحاب المصلحة لتشجيع النُهج القائمة على حقوق الإنسان في سياسات المخدرات في كل من الأردن، وباكستان، والبرازيل، وسري لانكا، والفلبين، وكولومبيا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

واو - المشاركة

1 - تعزيز وحماية الحيز المدني والمشاركة الشعبية

78 - استمرت المفوضية، من خلال دعم ولاية الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان، المسؤول الكبير الذي عينه الأمين العام لقيادة الاستجابة على نطاق المنظومة بشأن الأعمال الانتقامية بسبب التعاون مع الأمم المتحدة، في دعم عمل منظومة الأمم المتحدة الرامي إلى منع ومعالجة أعمال التخويف والأعمال الانتقامية ضد المتعاونين مع الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، عملت المفوضية مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى على جعل سبل مشاركة المجتمع المدني في اجتماعات الأمم المتحدة ومنتدياتها أكثر أمانا وشمولا.

79 - وفي سياق إطلاق جدول أعمال الحماية، واصلت المفوضية جهودها لتعزيز حماية الجهات الفاعلة في المجتمع المدني. ففي نيسان/أبريل، عقدت المكاتب الإقليمية للمفوضية في أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية، ومكاتبها القطرية في غواتيمالا وكولومبيا والمكسيك، ولجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، اجتماعاً إقليمياً مع المدافعين عن حقوق الإنسان والضحايا والمدعين العامين والعاملين في مجال القضاء والخبراء الدوليين لتعزيز التعاون ودعم التعاون الإقليمي ووضع سياسات عامة لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان.

80 - وتعمل المفوضية، كجزء من أول برنامجها الإقليمي الأول في منطقة ميكرونيزيا، على تيسير إقامة حوارات شاملة وصنع القرار مع الوزارات الحكومية وأصحاب المصلحة المحليين في بالاو وناورو وولايات ميكرونيزيا الموحدة، بهدف تعزيز التماسك الاجتماعي في أعقاب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

وينفذ البرنامج بشكل مشترك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والشركاء، بدعم من صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري.

2 - الفضاء الرقمي

81 - واصلت المفوضية مشاركتها في المناقشات على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المعلومات المضللة وخطاب الكراهية وحوكمة المحتوى على الإنترنت وعمليات إغلاق الإنترنت، بهدف ضمان مراعاة اعتبارات حقوق الإنسان عند اتخاذ تدابير تتعلق بتلك المسائل. وعززت المفوضية دعوتها إلى حوكمة محتوى الإنترنت على أساس الحقوق وحوكمة الذكاء الاصطناعي، وتعاونت مع الدول وشركات التكنولوجيا ومكتب مبعوث الأمين العام المعني بالتكنولوجيا فيما يتعلق بتلك المسائل. وواصلت المفوضية العمل مع المجتمع المدني وشركات وسائل التواصل الاجتماعي فيما يتعلق بالإشراف على المحتوى في حالات النزاع، بما في ذلك في الأرض الفلسطينية المحتلة.

82 - وساهمت المفوضية وشاركت في المنتديات الحكومية الدولية ومنتديات أصحاب المصلحة المتعددين بشأن حوكمة الإنترنت، والتعاون الرقمي، والتكنولوجيات الجديدة وحقوق الإنسان، حيث وفرت الدعم للدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين في العمل بشأن قضايا حقوق الإنسان المتعلقة بالتكنولوجيات الرقمية. وساهمت أيضاً في صياغة مشروع مبادئ الأمم المتحدة العالمية لسلامة المعلومات الذي تعده إدارة التواصل العالمي.

83 - وعملت المفوضية بنشاط، من خلال المشاورات والتحليلات والمدخلات المقدمة، مع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين في المفاوضات المتعلقة بمشروع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجرائم السيبرانية[25].

3 - العمليات الانتخابية

84 - قامت المفوضية برصد حقوق الإنسان واضطلعت بأنشطة ذات صلة في مجال الدعوة في سياق العمليات الانتخابية، بما في ذلك في جزر القمر، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، ودومينيكا، وسيراليون، وصربيا، وغامبيا، وغينيا - بيساو، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفيجي، وكمبوديا، وليبريا، وليبيا، ومدغشقر، والمكسيك، ونيكاراغوا. وأوفدت المفوضية أفرقة لتلبية الاحتياجات المفاجئة لرصد حقوق الإنسان في العمليات الانتخابية في السنغال، وسيراليون، وغواتيمالا، وغينيا - بيساو، وليبريا. وقامت المفوضية أيضا بأعمال التوعية فيما يتعلق بمعايير حقوق الإنسان والإنذار المبكر، والرصد والإبلاغ في سياق الانتخابات في إسواتيني، وتشاد، وجنوب السودان، والسنغال، وموزامبيق.

85 - وفي أيار/مايو، أصدرت المفوضية مذكرة إعلامية بشأن خطاب الكراهية في السياق الانتخابي، للمساعدة في التمييز بين الخطاب القانوني وخطاب الكراهية غير القانوني والتحريض على الكراهية، وكذلك الردود المناسبة عليه[26].

(25) انظر www.ohchr.org/en/documents/tools-and-resources/human-rights-and-draft-cybercrime-convention.

(26) OHCHR, “Hate speech and incitement to hatred in the electoral context”, information note, 2024.

4 - تقديم الدعم إلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والآليات الإقليمية

86 - قدمت المفوضية المشورة القانونية وتقييم القدرات والاحتياجات وبناء القدرات فيما يتعلق بإنشاء أو تعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الاتحاد الروسي، وأوزبكستان، وأوكرانيا، والبرازيل، وبليز، وبنما، وبنن، وبوتسوانا، والبوسنة والهرسك، وتايلند، وتشاد، والجزائر، وجمهورية مولدوفا، وجيبوتي، وعمان، والفلبين، وكابو فيردي، وكمبوديا، وليبريا، وليبيا، وليسوتو، والمغرب، ومقدونيا الشمالية، ونيبال. ودعمت المفوضية مشاركة 91 مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان في أعمال مجلس حقوق الإنسان والاستعراض الدوري الشامل وهيئات المعاهدات، ويسرت تحاورها مع تلك الهيئات. ونظمت المفوضية برنامج زمالات لموظفي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي كانت قد اعتمدت ضمن الفئة "ألف"، بما في ذلك المؤسسات في إندونيسيا، ودولة فلسطين، والسلفادور، والفلبين، والكاميرون، وكينيا.

87 - وقامت المفوضية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، في سياق شراكتها الثلاثية، بتقديم الدعم إلى 13 مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان لتعزيز قدراتها في مجالات رصد حقوق الإنسان، والأعمال التجارية وحقوق الإنسان، وحماية البيئة، وحقوق الإنسان المكفولة للمرأة والمساواة بين الجنسين، والإنذار المبكر والوقاية، والتخطيط الاستراتيجي[27].

5 - التثقيف في مجال حقوق الإنسان

88 - في سياق منتدى الشباب التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي عقد في نيويورك في نيسان/أبريل، اشتركت المفوضية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومكتب الأمم المتحدة للشباب في تنظيم فعالية تشاركية لجميع الشباب بشأن التثقيف في مجال حقوق الإنسان يسَّرها أعضاءُ شبكة الشباب المعنية بالهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة ومبادرة القادةُ الشباب من أجل أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة. وقادت المفوضية أيضاً مشاورة ديناميكية على مستوى الخبراء بشأن مشروع خطة العمل للمرحلة الخامسة (2025-2029) من البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، التي جمعت ممثلين عن كيانات الأمم المتحدة ومنظمات وشبكات المجتمع المدني، فضلاً عن الأطفال والشباب. وسيقدم المشروع النهائي إلى مجلس حقوق الإنسان لاعتماده.

(27) في الأردن، وإكوادور، وأوكرانيا، وبيرو، وتيمور - ليشتي، وجزر القمر، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، وكوستاريكا، ومقدونيا الشمالية، وملاوي، وملديف، ونيجيريا.

الفصل الثالث

التنظيم والإدارة

89 - عززت المفوضية مبادرة تفويض السلطة، مما عزز القدرات التشغيلية لمكاتبها الميدانية في إدارة عمليات مثل السفر، والشراء، وعمليات الاقتناء المنخفضة القيمة، والخبراء الاستشاريين والمتعاقدين الأفراد، وإدارة الأصول وإدارة المانحين تحت إشراف المقر. وتم إدماج أكثر من 200 مستخدم في نظام أوموجا، وأصبحت المكاتب الميدانية تتفاعل الآن بشكل مباشر مع مقدمي الخدمات في الأمم المتحدة، مما أدى إلى تحسين معالجة المعاملات وسرعة الاستجابة وتبسيط تقديم الخدمات.

90 - وواصلت المفوضية تحديث بنيتها التحتية الرقمية. وتدير منصة "مناسبات" بشكل فعال البيانات الشفوية والمكتوبة، والفعاليات الجانبية، وسحب القرعة رقميا، وتقديم الأسئلة مسبقا إلى مجلس حقوق الإنسان. ونفذت المفوضية أيضاً الوحدة الأولية لنظام رقمي لإدارة الشكاوى الفردية المقدمة في إطار إجراءات تقديم الشكاوى لهيئات المعاهدات ومجلس حقوق الإنسان، بهدف تعزيز إمكانية الوصول والكفاءة.

91 - وتضمن التزام المفوضية بزيادة الفعالية التنظيمية إجراء استعراض شامل للعمليات العالمية التي تهدف إلى تقييم الاحتياجات الأساسية من القدرات، وإلغاء الازدواجية، وضمان التنفيذ الفعال من حيث التكلفة، وتحديث رؤية المفوضية وثقافتها ونُهجها في تعبئة الموارد والشراكات. إضافة إلى ذلك، ركزت المفوضية على دمج مبادرة الأمم المتحدة 2,0، خماسية التغيير، بما في ذلك البيانات والابتكار والاستشراف الاستراتيجي. وتحتوي المقترحات المنبثقة عن هذا الاستعراض على لبنات البناء من أجل الاستمرار في زيادة التأثير وتحقيق أوجه الكفاءة التي ستتراكم في السنوات المقبلة.

الفصل الرابع

الاستنتاجات

92 - في العام الماضي، اشتدت حدة النزاعات، وازدادت مخاطر اندلاع العنف والحروب على نطاق أوسع. وتترتب على الآثار السلبية لتغير المناخ بالفعل عواقب هائلة على التمتع بحقوق الإنسان، وتتزايد أوجه عدم المساواة داخل الدول وفيما بينها.

93 - وقد أصبح قتل المدنيين وجرحهم وتدمير البنى التحتية الحيوية حدثًا يوميًا في كثير من المناطق المتضررة من النزاعات. ويذكي ذلك خطابُ يحض على الكراهية والانقسام والتجريد من الإنسانية. وما برحت أطراف النزاع في العديد من البلدان مسؤولة عن انتهاكات حقوق الإنسان وتقوم بتقويض الإطار الدولي المعياري.

94 - وتحدث انتهاكات حقوق الإنسان مع إفلات مرتكبيها من العقاب. ويؤدي كل عمل جديد من أعمال العنف إلى زيادة مخاطر ارتفاع مستوى التقبل لدينا، مما يزيد من احتمالات حدوث المزيد من المعاناة الإنسانية. وفي عالم متزايد الاستقطاب، تتضاءل الثقة في هياكل الحوكمة الوطنية والدولية، كما تتضاءل المساحة المتاحة للمعارضة والحوار.

95 - تظل عدسة حقوق الإنسان هي أفضل أداة للإنذار المبكر والوقاية. وتعمل المفوضية على تعزيز نظم الوقاية والإنذار المبكر لمعالجة الدوافع والأسباب الجذرية للتوترات والعنف والنزاع. ويوفر جدول أعمال الحماية الإطار اللازم للاستجابة بفعالية وضمان توفير حماية أكبر للأشخاص وإعمال حقوقهم.

96 - وعلى الصعيدين الدولي والمحلي، يلزم أن تكون حقوق الإنسان في صميم جميع أعمال بناء السلام ومنع نشوب النزاعات. ويلزم أيضاً أن تكون في صدارة وقلب المفاوضات المتعلقة بالمناخ كجزءٍ من العمل البيئي. وهذا يتطلب جهداً جماعياً يجب أن يدعمه جميع أصحاب المصلحة.

97 - وتؤثر حالة الطوارئ المناخية والكوارث المرتبطة بالمناخ بشكل غير متناسب على فقراء العالم وبعض الفئات السكانية الأكثر تهميشًا الذين ساهموا بأقل قدر في حدوثها ومع ذلك يعانون من آثارها أكثر من غيرهم - لا سيما في الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية.

98 - وكثيرا ما يزيد من وطأة الكوارث المناخية أوجه عدم المساواة الموجودة من قبل، مثل انعدام الأمن الغذائي والتمييز، فضلا عن محدودية الموارد بسبب مستويات الديون التي لا يمكن تحملها، وعدم توافر الحيز المالي للإنفاق العام، والحواجز التي تحول دون الحصول على التمويل الميسر. وسيسهم السعي إلى المساءلة عن الضرر البيئي، بما في ذلك من خلال الاستخدام المناسب للقانون الجنائي، في جعل الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة حقيقة واقعة.

99 - وتواصل المفوضية تشجيع الدول الأعضاء على وضع حقوق الإنسان في صميم عمليات صنع القرارات الاقتصادية بجميع جوانبها، بما في ذلك المعاهدات التجارية واتفاقات الاستثمار والسياسات البيئية وأنظمة الأعمال التجارية وأطر التنمية. ومن شأن بناء اقتصاد يقوم على حقوق الإنسان أن يعطي دفعة للعدالة الاجتماعية: فهو يعزز تكافؤ الفرص والمشاركة الهادفة والاستثمار في الخدمات الأساسية. كما أنه يساعد على بناء الثقة في المؤسسات العامة، مما يعزز وجود عقد اجتماعي دائم. وذلك أمر له أيضاً عواقب على إصلاح الهيكل المالي الدولي.

100 - وعدم المساواة هو حقيقة متعددة الأبعاد. وتطرح التغيرات الديموغرافية البعيدة المدى، وتناقص السكان وشيخوختهم في البلدان المرتفعة الدخل ونمو السكان مع تزايد شرائح الشباب في البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل، تحديات جديدة أمام التمتع بحقوق الإنسان. ويجب أن يسترشد بالتقاطعية بين جميع أشكال التمييز والإقصاء والتهميش، بما في ذلك الفجوة الرقمية، في وضع السياسات والبرامج من أجل الوفاء بالوعد الوارد في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بعدم ترك أحد خلف الركب.

101 - وتتفاقم العنصرية الممنهجة ضد السكان المنحدرين من أصل أفريقي بسبب إرث الاستعمار والاستعباد. ويتجلى ذلك بطرق عديدة، بدءًا بأوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية وانتهاء بالطرق التي تتفاعل بها نظم إنفاذ القانون والعدالة الجنائية مع المنحدرين من أصل أفريقي بطريقة تمييزية. ولا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به، وتواصل المفوضية عملها للتصدي لهذه الآفة بالتعاون مع مجموعة من الشركاء.

102 - ولا يمكن لأي بلد أن يعتبر التقدم المحرز في مجال حقوق الإنسان للمرأة من المسلَّمات. ويجب على الجميع توخي اليقظة والوقوف بثبات في مواجهة الاعتداءات على حقوق النساء والفتيات. وتواصل المفوضية تحدي السرود الضارة وتبني استيعاب الجميع واحترام حقوق وكرامة الجميع في كل مكان. وهناك حاجة أيضًا إلى مزيد من العمل لاستئصال شأفة التمييز والإقصاء المستمرين على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسانية. وخطاب الكراهية، أيا كان شكله، هو خطاب غير مقبول ويشكل خطورة على التماسك الاجتماعي وينذر بحدوث الأسوأ في المستقبل.

103 - وتواصل المفوضية حماية ودعم حقوق المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين وغيرهم ممن يتعرضون لاعتداءات متزايدة بسبب سعيهم إلى تسليط الضوء على الانتهاكات والتجاوزات. وكان هناك أيضاً اتجاه متزايد ومثير للقلق من الهجمات اللفظية العدوانية والتهديدات والأعمال الانتقامية ومن الحملات الشرسة الموجهة عبر وسائل التواصل الاجتماعي ضد المؤسسات والآليات الدولية، بما في ذلك مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة.

104 - وقد أظهر الاحتفال بالذكرى الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان في كانون الأول/ديسمبر الماضي قوة الالتزام العالمي بعالمية حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة. وقدم نحو 800 تعهد من الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والبرلمانات والمجتمع المدني والمؤسسات التجارية وغيرها من أجل النهوض بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والحق في التنمية، والحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة، والحقوق المدنية والسياسية. وتم بالفعل اتخاذ إجراءات بشأن العديد منها وستواصل المفوضية متابعة هذه التعهدات.

105 - ويرحب المفوض السامي أيضا بالتعبئة المتزايدة للناس حول العالم، بما في ذلك الشباب حول العالم الذين يطالبون بالتغيير لدعم حقوق الإنسان والمساواة والعدالة. وتشمل هذه الحركة الأشخاص الذين يقدمون على مخاطر شخصية كبيرة ويواجهون العديد من الحواجز. وتوفر حقوق الإنسان الأرضية الصلبة التي يمكن أن تقف عليها مثل هذه الحركات.

106 - وتسعى المفوضية إلى أن تكون ملائمة للمستقبل. ومن خلال نموذج قيادة متجدد، وشراكات جديدة، واستخدام العلوم السلوكية وتحليلات البيانات والابتكار والاستشراف الاستراتيجي لتحديد المخاطر المحتملة على حقوق الإنسان ومعالجتها، ستنفذ المفوضية مهامها بوصفها شريكا موثوقا وبوصفها أيضا

وسلطة رائدة ، مما يعزز كافة حقوق الإنسان للجميع، في كل مكان. وينبع هذا التوجه مما تعلمته المفوضية من خلال مبادرة حقوق الإنسان 75 ويتماشى مع مبادرة الأمم المتحدة 2,0، خماسية التغيير، الأوسع نطاقا ومع خطتنا المشتركة. وسيتطلب التنفيذ الفعال لتلك المبادرات تعزيز نظام حقوق الإنسان.

107 – ووجود نظام قوي وفعال لحقوق الإنسان هو أمر أساسي للتعاون المتعدد الأطراف الفعال وبناء مستقبل أفضل للناس والكوكب. ويمثل مؤتمر القمة المعني بالمستقبل والميثاق من أجل المستقبل، بما في ذلك إعلان الأجيال القادمة والاتفاق الرقمي العالمي، فرصة حاسمة لتقديم رؤية لعالم مستقبلي يرتكز على الكرامة والعدالة وجميع حقوق الإنسان للناس كافة. ويحث المفوض السامي جميع الدول على ضمان إدماج التزامنا المشترك بحقوق الإنسان بشكل جيد في الميثاق من أجل المستقبل ومرفقاته.

190824 160824 24-13411 (A)